التشريعات السيبرانية ودورها في دعم التحول الرقمي

مُبادرة مصرف ليبيا المركزي

مشروع سايبر ليبيا

إعداد: د. نبيل عبدالجليل أبوجناح

نائب مدير مشروع سايبر ليبيا

الفضاء السيبراني

الفضاء السيبراني هو الفضاء الرابع للدولة الليبية بالإضافة للفضاءات الأخرى (الجوي والبحري والبري) لما له دور فعّال في قيادة المهام الوطنية مثل التنمية الاقتصادية والمعاملات التجارية والاجتماعية وغيرها.

التحليل الرباعي للفضاء السيبراني

نقاط القوة:

- إمكانية الاستثمار في هذا الفضاء حيث ان الدولة الليبية لديها بنية تحتية تقنية قابلة للتطوير وتغطي معظم مناطق ليبيا.
- انتشار خدمات الانترنت وبسرعات معقولة وبأسعار ميسرة مع سهولة النفاذ في معظم مناطق ليبيا.
- استخدام شبكات التواصل الاجتماعي على نطاق واسع

نقاط الضعف:

- عدم وجود استراتيجية وطنية واضحة المعالم للاستثمار في هذا الفضاء.
- عدم وجود آطر قانونية وتشريعية متكاملة تواكب التطور الحاصل في هذا الفضاء.

SWOT

الفرص:

- إمكانية التحول للاقتصاد الرقمي مما سيسهم في تنوع الأنشطة الاقتصادية وتحسين الخدمات وتطويرها.
- إمكانية تطوير الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين من خلال منصات رقمية متعددة الأغراض.

التهديدات:

- غياب أو ضعف التشريعات الحاكمة للعمل في هذا الفضاء وهذا يقوض الاستثمار فيه.
- فقدان الثقة والخصوصية الرقمية والامن وتزايد المخاطر بالفضاء السيبراني وتطبيقاته.

و اقع التشريعات السيبر انية في ليبيا

- وجود بعض النصوص القانونية المبعثرة في بعض التشريعات النافذة
- قانون المعاملات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني (مسودة قانون من شبكة ليبيا للتجارة وأخري من وزارة العدل)
- قانون التجارة الإلكترونية وحماية المستهلك
- قانون البيانات ذات الطابع الشخصي
- قانون الجر ائم الإلكترونية (مسودة قانون من وزارة العدل)
- قانون الاتصالات وحرية التعبير(قانون خاص بالاتصالات ولا يوجد قانون يعني بحرية التعبير)
- قانون حقوق الملكية الفكرية والصناعية في الفضاء السيبر اني

مؤشرات و اتجاهات: و اقع الحكومة الإلكترونية

المؤشر العام = 0.3743

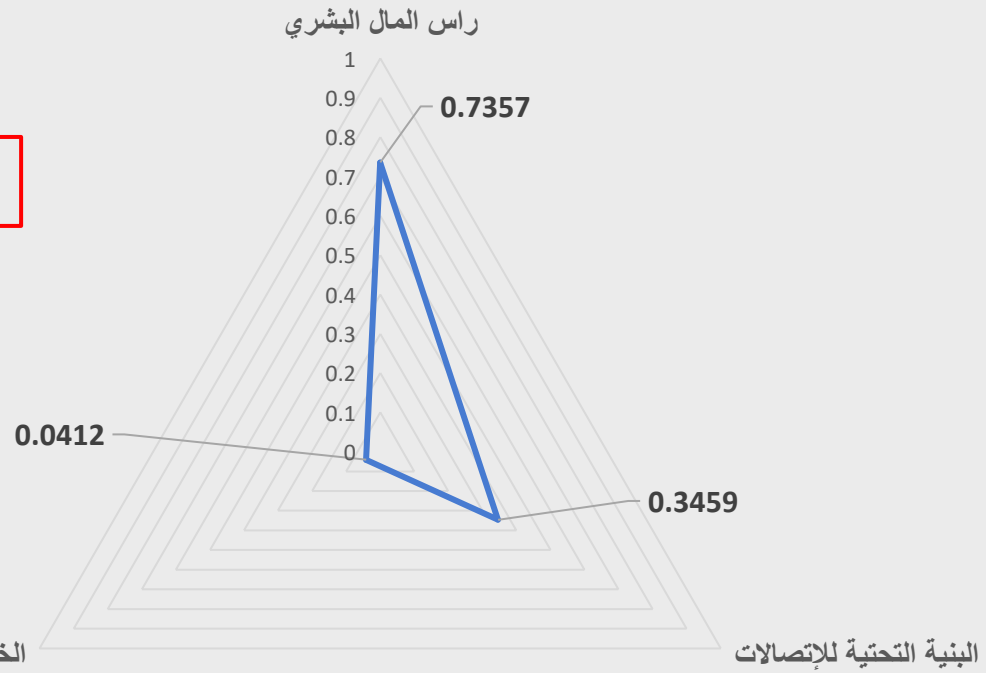

مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية رصد تراجع ملحوظ من وجهة نظر نسبية وأن ليبيا مازالت تحتل مراتب متأخرة في مجال تنمية الحكومة الإلكترونية حيث تراجعت ليبيا من المرتبة 140 في سنة 2018 الى 162 في سنة 2020 من أصل 193 دولة وبقيمة متوسطة 0.3743 والتي تعتبر قيمة صغيرة جداً.

(المصدر:- مؤشر مسح الحكومة الإلكترونية (EGDI)، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابع للأمم المتحدة (2020))

مؤشرات و اتجاهات: و اقع الاقتصاد الرقمي

المؤشر العام = 17.4 (المرتبة 18)

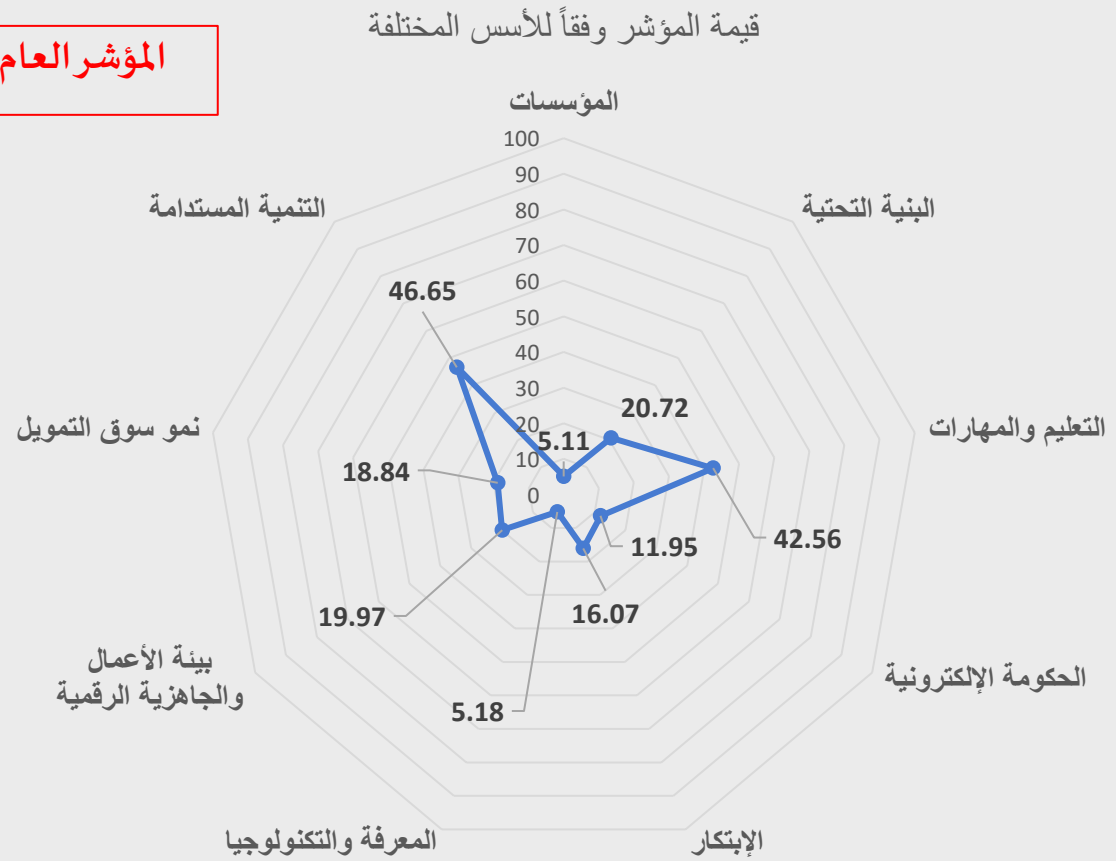

(المصدر: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، جامعة الدول العربية ،(2020)

مؤشرات و اتجاهات: و اقع الامن السيبر اني

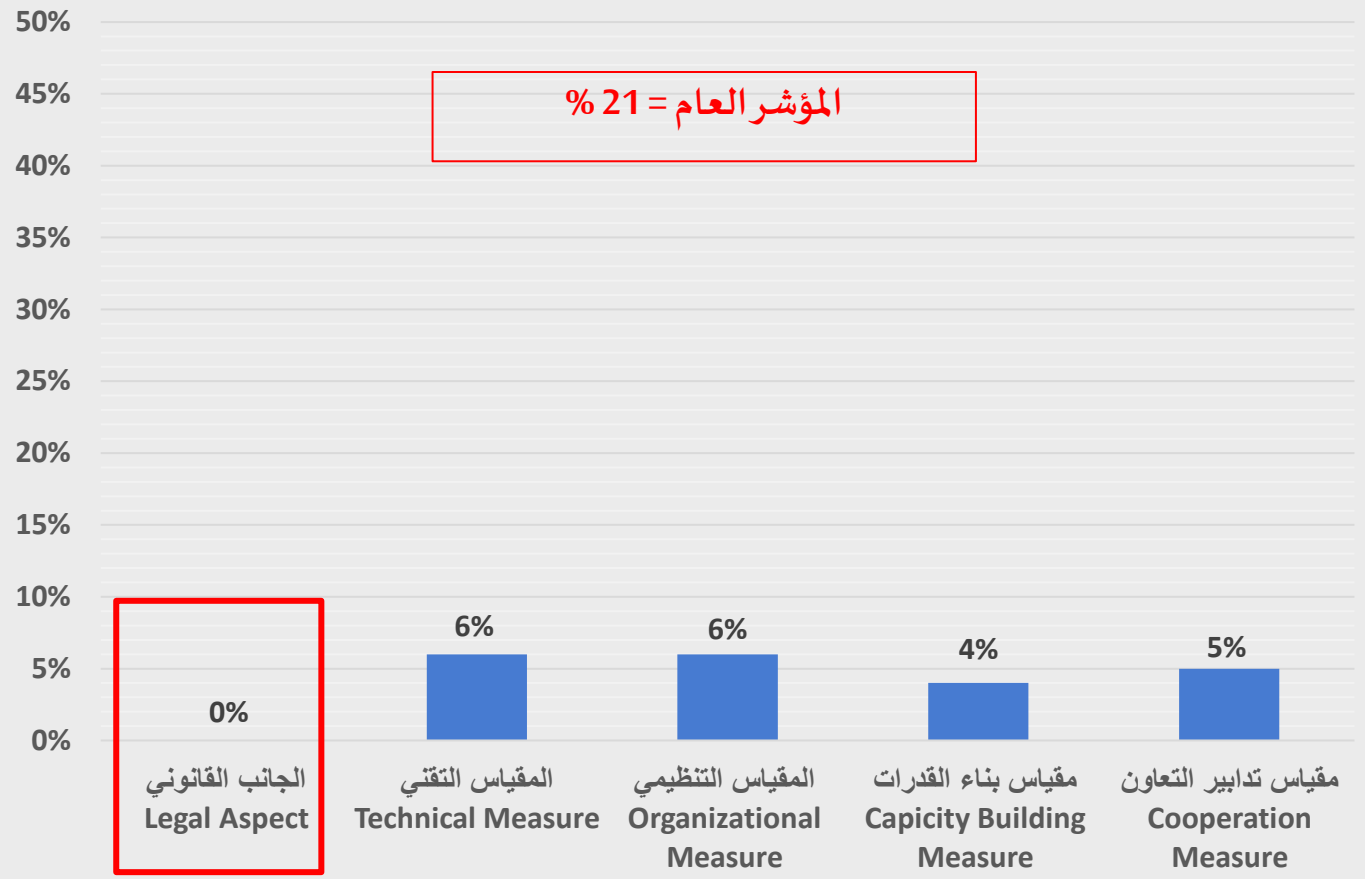

(المصدر:- المؤشر العالمي للأمن السيبراني cybersecurity Global Index - 2020م)

مشروع سايبر ليبيا: إنطلاق المشروع

<u>إطلاق مشروع سايبر ليبيا (إعداد التشريعات السيبرانية)</u>

في إطار التعاون مع حكومة الوحدة الوطنية ووزارة العدل بشأن إعداد حزمة من التشريعات السيبرانية، تمّ يوم الثلاثاء المو افق 2021/06/22 بمصرف ليبيا المركزي إطلاق (مشروع سايبر ليبيا) بحضور السيد الصديق عمر الكبير محافظ مصرف ليبيا المركزي والسيدة حليمة البوسيفي وزير العدل بحكومة الوحدة الوطنية والسيد عبد الباسط الباعور رئيس الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق والسيد صلاح التبيني رئيس الهيئة العامة لأمن وسلامة المعلومات والسيد امحمد الدرويش مدير شبكة ليبيا للتجارة والسادة مدير وأعضاء فريق مشروع سايبر ليبيا وعدد من مديري إدارات مصرف ليبيا المركزي .

مشروع سايبر ليبيا: مُبررات مشروع سايبر ليبيا

يسعي مصرف ليبيا المركزي من خلال هذه المُبادرة لطرح حزمة نموذجية متطورة من التشريعات تُجمع فيها كل المُبادرات والمحاولات السابقة حيث بُنيت المُبادرة على ثلاث أسس رئيسية وهي :

- وجود مبادرات مبعثرة من عدة مؤسسات بخصوص قانون المعاملات الإلكترونية وقانون الجر ائم الإلكترونية.

- أن مصرف ليبيا المركزي يقود مشروع مهم وهو مشروع المدفوعات الوطني ويسعي لطرح منتجات جديده في سوق المدفوعات الليبي مثل التجارة الإلكترونية.

- ان مصرف ليبيا المركزي يعتبر المستشار الاقتصادي للدولة الليبية ويسعى لتطوير وتنويع الأنشطة الاقتصادية من خلال التحول للاقتصاد الرقمي الذي محركة الأساسي هو التحول الرقمي.

مشروع سايبر ليبيا: هوية المشروع

- **الرؤية:**

تطوير الصناعة المصرفية في ليبيا من خلال الاستفادة من ثمار تكنولوجيا الاتصالات وتقنية المعلومات .

- **الرسالة:**

المساهمة في إصدار قوانين مهمة جداً تواكب التطورات التكنولوجية وتحكم العمل في الفضاء السيبراني

- **الهدف:**

تأسيس إطار تشريعي يتمتع بأعلى مستويات الجودة متمثل في مجموعة من القوانين :

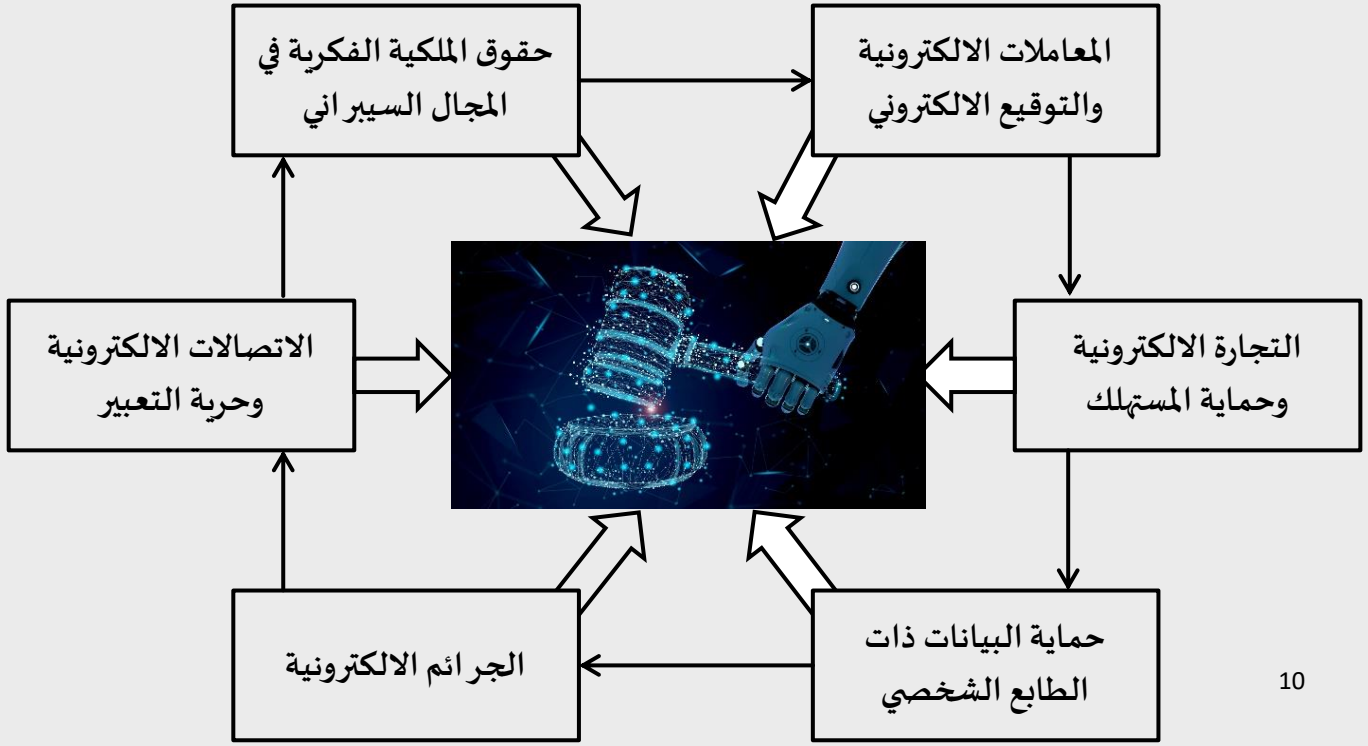

مشروع سايبر ليبيا: أهمية التشريعات السيبرانية

- تسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال التحول الرقمي
- دعم وتحفيز التجارة الالكترونية (محلياً، إقليمياً، ودولياً)
- بناء ثقة المستخدمين في خدمات الفضاء السيبراني
- إمكانية تطوير الخدمات الرقمية وتحقيق الشمول الرقمي
- تطوير الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين من خلال منصات رقمية متعددة
- إمكانية التحول للاقتصاد الرقمي مما سيساهم في تنوع الأنشطة الاقتصادية وتحسين الخدمات وتطويرها
- إمكانية تطوير الخدمات المالية وتحقيق الشمول المالي.

مشروع سايبر ليبيا: سير عمل المشروع

نسعي من هذا العمل لإعداد حزمة نموذجية متطورة من التشريعات نجمع فيها كل المبادرات والمحاولات السابقة حيث تم :

- تشكيل فريق سايبر ليبيا يضم أعضاء من تخصصات مختلفة (تقنية معلومات، اعمال ، قانون)
  - *تم تشكيل هذا الفريق من مختلف مؤسسات الدولة الليبية ذات العلاقة*
- تشكيل فريق لمراجعة وتجميع كافة المواد والنصوص القانونية النافذة في التشريع الليبي
  - *تم تجميع عدد من النصوص والمواد القانونية ذات العلاقة*
- تم تشكيل "فريق التواصل" للتواصل مع الجهات الدولية ذات العلاقة بالتشريعات السيبرانية.
  - *جاري العمل علي إعداد مسودة لقانوني حماية البيانات الشخصية ذات الطابع الشخصي والتجارة الإلكترونية وحماية المستهلك في الفضاء السيبراني بالتعاون مع الاسكوا*

شكراً